بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

عدد رقم ١٧– الثلاثاء ٢٠١٧/٥/٢٣

الخبر:

طارق عامر: ٨١ ألف حساب بنكي بودائع ٢٩٠ مليون جنيه حصيلة أسبوع الشمول المالي

قال طارق عامر، محافظ البنك المركزي المصري، اليوم الثلاثاء، إن عدد الحسابات المصرفية التي تم فتحها من خلال مشاركة ٣٦ بنكا في مبادرة أسبوع الشمول المالي بلغت نحو ٨١ ألف حساب.

وأضاف محافظ البنك المركزي خلال مؤتمر صحفي، حول الشمول المالي بحضور قيادات مصرفية وذلك بمقر البنك المركزي المصري بشارع الجمهورية بوسط القاهرة، إن حجم الودائع التي تلقتها البنوك خلال أسبوع الشمول المالي بلغت 290 مليون جنيه مؤكدا أنه تم توزيع ٦١٥ ألف نشرة تعريفية خلال أسبوع الشمول المالي الذي انتهى مؤخرا.

المصدر: (اليوم السابع الثلاثاء، ٢٣ مايو ٢٠١٧)

التعليق على الخبر

- الشمول المالي مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصًا فئات المجتمع المهمَّشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف.
- الشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته.

- **مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.**
- **جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.**
- **قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم**

- يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليًا.
- وتجدر الإشارة إلى أن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الإقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.
- وفقاً لصندوق النقد الدولي، لا تزال المنطقة العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم في ما يخصّ الشمول المالي، حيث إن ١٨% فقط من السكان في المنطقة امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام 2014.
- وامتلك نحو ٣٠% فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ ٣٤%. وفي حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء ٥% في العالم، ترتفع إلى ٨% على مستوى الدول العربية. وتشير الإحصاءات إلى أن ٩٣% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم.
- تُقسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات: **المجموعة الأولى** تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ ٦٢%، **المجموعة الثانية** تشمل كلًا من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين ٢٤%-٦٢% وتتضمن **المجموعة الثالثة** كلًا من مصر والعراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من ٢٤%، وهو متوسط دول إفريقيا جنوب الصحراء.
- وتشكل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمعات العربية، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية، ومن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ ١٥عامًا. ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في الدول العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمر الـ٢٥، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسّر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الدول العربية باستثناء دول الخليج.
- أعلن البنك المركزي المصري، عن إنشاء إدارة مركزية لتحسين مستوى الشمول المالي بمصر لتكون مسئولة عن البيانات لدى البنوك وتقوم بدورها في هذا الإطار.
- واقترح البنك المركزي على البنوك القيام بعدة فعاليات لدعم ونشر الشمول المالي بدءا من ٢٧ أبريل ٢٠١٧ وهو اليوم العربي للشمول المالي ولمدة أسبوع تتضمن السماح للبنوك بالتواجد خارج فروعها في المناطق النائية والمهمشة في الأقاليم والنوادي والجامعات والأماكن الأخرى خلال الفترة المحددة وعرض منتجاتها للشرائح المناسبة، ولكن بشرط أن يتم إحاطة إدارة الشئون المصرفية بالبنك المركزي بأماكن التواجد بشكل مسبق.

- وفتح حسابات للعملاء الجدد بدون مصاريف تحت شعار» حساب لكل مواطن «في أماكن التواجد مع موافاة البنك المركزي بعدد الحسابات التي تم فتحها خلال الفترة، مع الإلتزام بالقواعد المقررة لمباشرة أنشطة تسويق المنتجات المصرفية الصادرة مسبقًا.
- وطالب المركزي البنوك بطباعة مواد دعائية تتضمن شعاري الأسبوع العربي للشمول المالي والبنك المركزي المصري على جميع فروع البنوك، بجانب طباعة نشرتين تعريفيتين حول الشمول المالي لتوزيعها على العامة والعاملين بالقطاع المالي، والاهتمام بالتغطية الإعلامية للحدث، وإرسال رسائل نصية لعملاء شركات الاتصالات لتعريفهم بالأسبوع العربي للشمول المالي.
- أن زيادة موارد البنوك المحلية يسهم في تشجيع وتنشيط الاقتصاد، من خلال المشاركة في مبادرات البنك المركزي، أن مبادرة الشمول المالي تتضمن تغيير ثقافة المواطنين المصرفية في التعامل مع البنوك، ومنح حوافز، منها فتح حسابات بنكية دون رسوم إدارية بالبنوك، وتعيين مصرفيين مدربين للاهتمام بهذه الشريحة الجديدة من العملاء، وتبسيط الإجراءات.
- أن هذه المبادرة ستساعد على جذب شريحة كبيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي ومن الممكن أن يستفاد من البنوك خلال المرحلة المقبلة في تقديم تمويلات لهذه العملاء من خلال القنوات الرسمية وهو ما سيعود بالنفع على المجتمع في النهاية.
- إن ٢٢% من عدد سكان مصر هم من يتعاملون مع البنوك و٧٨% لا علاقة لهم بالبنوك، ولذلك تأتي هذه المبادرة لزيادة نسبة المتعاملين مع البنوك عن طريق زيادة الادخار ونشر هذه الثقافة، بدلا من أن يدخر المواطن أمواله في المنزل يضعها في حسابه بالبنك لكي تستفيد منها الدولة وتوجيهها إلي الاستثمار للنهوض بالاقتصاد.
- هذه الثقافة جدية وجديدة ومدعومة بقرار من مجلس الوزراء الذي وافق على مشروع تعديل قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، حيث تهدف التعديلات إلى إتاحة أدوات مالية جديدة بالسوق المصرية وتحقيق الشمول المالي.
- ومن المقرر عدم فتح البنوك حسابات للعملاء دون مصاريف ودون حد أدنى لفتح الحساب، عقب انتهاء أسبوع الشمول المالي، الذي يتوقع حصر نتائجه عقب انتهائه، لاسيما على صعيد الحسابات المفتوحة دون مصاريف أو رسوم.